

١ - التطورات الإقليمية والآفاق الاقتصادية: تعافٍ متفاوت في ظل تزايد عدم اليقين^١

باتت حالة عدم اليقين هي السائدة على نحو متزايد في ظل الصراعات الجارية، وتعطل حركة الشحن، وانخفاض إنتاج النفط. وبالتالي، بدأ ظهور تعافٍ متفاوت، تباينت معه وتيرة النمو هذا العام على مستوى منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. ولا تزال الصراعات تدور في العديد من الاقتصادات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مذكرة بشكل جلي بما تفضي إليه من خسائر بشرية فادحة وآثار اقتصادية عميقة على المدى الطويل. وتواجه بعض بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل ضغوطاً مالية وارتفاعاً مستمراً في معدلات التضخم. وبينما واصلت بعض البلدان المصدرة للنفط العمل بالتخفيضات الطوعية الإضافية للإنتاج، فإنها تواصل تعزيز الأنشطة غير الهيدروكربونية. وفي القوقاز وآسيا الوسطى، لا يزال زخم النمو قوياً على الرغم من تساؤل التدفقات الحقيقية والمالية الداخلة نتيجة الحرب في أوكرانيا، في حين تشهد البلدان المستوردة للهيدروكربونات بصفة عامة نمواً أسرع من المتوقع في البلدان المصدرة لها، ويعزى ذلك إلى ما لديها من طلب محلي أقوى. وعلى مستوى منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، يقترب التضخم من متوسطاته التاريخية أو الأهداف التي وضعها كثير من الاقتصادات، ومن المتوقع أن يواصل تراجعها.

١ - ١ الخلفية العالمية: تراجع معدل التضخم في ظل الصلابة الاقتصادية

على مستوى العالم، تمتع النشاط الاقتصادي بالصلابة خلال فترة تراجع معدلات التضخم في العامين الماضيين. وحتى مع تشديد السياسات النقدية، دعمت التطورات المواتية في العرض والطلب النمو في العديد من الاقتصادات الكبرى، مخالفة بذلك التحذيرات من حدوث ركود تضخمي وركود عالمي. إلا أنه مع اقتراب التضخم من المستويات المستهدفة وبدء البنوك المركزية تيسير السياسات النقدية، من المتوقع أن تؤدي سياسات المالية العامة الأكثر تشديداً بغية كبح مستويات الدين إلى إضعاف النمو.

وتشير التقديرات إلى أن النمو العالمي سيبلغ ٣,٢٪ في ٢٠٢٣، ومن المتوقع أن يستمر بنفس الوتيرة في عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥، متجاوزاً التوقعات الواردة في عدد أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لعام ٢٠٢٤ بمقدار ٠,٣ نقطة مئوية. وعلى الرغم من هذا، فإنه عند نسبة ٣٪، تُعد تنبؤات النمو العالمي على المدى المتوسط الأقل في مستوياتها منذ عقود، وهو ما يعكس في جانب منه الاحتكاكات الهيكلية المتواصلة التي تحول دون انتقال رأس المال والعمالة إلى شركات أكثر إنتاجية، إلى جانب التشتت الجغرافي -الاقتصادي. علاوة على ذلك، فإن الآفاق المستقبلية الأقل تفاؤلاً للنمو في الصين واقتصادات الأسواق الصاعدة الكبرى الأخرى يتوقع أن تضعف الآفاق المستقبلية للشركاء التجاريين.

ويُتوقع أن تشهد الضغوط التضخمية تراجعاً مطرداً، حيث يتوقع أن ينخفض التضخم العالمي الكلي إلى متوسط سنوي يبلغ ٥,٩٪ في ٢٠٢٤ و٤,٥٪ في ٢٠٢٥، مع عودة الاقتصادات المتقدمة إلى تحقيق أهدافها التضخمية في وقت أقرب من الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وفي الوقت نفسه، تشير التنبؤات إلى أن المتوسط السنوي لسعر النفط سينخفض بنسبة ٢,٥٪ في عام ٢٠٢٤ (إلى ٧٨,٦١ دولاراً للبرميل) و٦,٢٪ في عام ٢٠٢٥ (إلى ٧٣,٦٨ دولاراً للبرميل)، في حين سيظل متوسط أسعار السلع الأولية من غير الوقود مستقرًا بوجه عام.

٢ - ١ منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان: تحديات لا تنتهي

من المتوقع أن يكتسب النشاط الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان قوة بعد ضعف النتائج في عام ٢٠٢٣. ومع ذلك فإن التنبؤات لعام ٢٠٢٤ قد خُفضت إلى ٢,٦٪ بسبب التأثير السلبي المستمر للصراعات وتشديد بيئة السياسات في بعض

^١ إعداد ستيفين دانغ، وحسن دودو، وريا غوبتا، وبشار حليل، وتوماس كروين، وكولومب لادريه، وتروي ماثيسون (رئيس)، وبوريسلاف ميرشيفا (رئيس)، وسام نيتشي، وسوبي فيلكومار، وكيروي جانغ.

^٢ بخلاف الضفة الغربية وغزة، تواجه ستة اقتصادات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان صراعات في بداية عام ٢٠٢٤. وهذه الاقتصادات هي العراق وباكستان والصومال والسودان وسوريا واليمن (راجع [https://acleddata.com] مشروع بيانات أحداث ومواقع الصراعات المسلحة). ويُعد بلد ما في حالة صراع إذا سجل المشروع ما لا يقل عن ٢٥ حالة خسائر في الأرواح ذات صلة بمعارك في الفترة بين ١ يناير و٨ مارس ٢٠٢٤ (آخر تحديث للبيانات في ٨ مارس ٢٠٢٤).

الاقتصادات وانخفاض الإنتاج الهيدروكربوني على النمو. وعلى وجه الخصوص، أدى الصراع في غزة وإسرائيل إلى تفاقم الأوضاع في بيئة محفوفة أصلاً بالتحديات، كما أدى تعطل حركة الشحن في البحر الأحمر إلى زيادة حالة عدم اليقين^٢ ويتوقع خلال الفترة المقبلة أن يزداد النمو مع الانحسار التدريجي لآثار تخفيضات إنتاج النفط والصراعات، مع بقاءه دون المتوسطات التاريخية على المدى المتوسط. ويواصل التضخم تراجعته تماشيًا مع الاتجاهات العالمية.

آخر التطورات: تباطؤ النمو في ظل تحديات متنوعة

من بين بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تلقي آثار الصراع في غزة وإسرائيل بأعبائها على الاقتصادات الأكثر انكشافًا للمخاطر. فإلى جانب الخسائر البشرية الفادحة، أصبح النشاط الاقتصادي في غزة في حالة توقف تام. ونتيجة لذلك، تشير التقديرات إلى أن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الضفة الغربية وغزة قد انكمش بنسبة تجاوزت ٦٪ في عام ٢٠٢٣. وحتى ١٥ مارس، أصبح ١,٧ مليون شخص (٧٥٪ من سكان غزة) نازحين داخلها (راجع UNOCHA 2024).

علاوة على ذلك، لا تزال المخاطر الأمنية في البحر الأحمر تثير مخاوف أكبر بشأن تأثير الصراع على تكاليف التجارة والشحن، إذ يمر ١٢-١٥٪ من حجم التجارة العالمية عبر قناة السويس (راجع UNCTAD 2024). ويتعرض اقتصاد مصر على وجه الخصوص إلى المخاطر التي تنطوي عليها هذه الاضطرابات، لا سيما وأنها حققت بفضل رسوم عبور قناة السويس في ٢٠٢٢/٢٠٢٣ نحو ٢,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في شكل إيرادات المالية العامة. على الرغم من هذا، فإنه في الفترة بين أولى الهجمات بطائرات مسيرة في مضيق باب المندب في نوفمبر الماضي ونهاية فبراير، انخفض حجم التجارة عبر قناة السويس بأكثر من النصف، من ٣٨ مليون طن متري إلى ١٦ مليون طن متري.

ويؤثر انخفاض أحجام تجارة البضائع أيضًا على بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل الأخرى، التي تعاني موانئها على البحر الأحمر من تراجع حركة المرور (الشكل البياني ١-١). على سبيل المثال، انخفض حجم صادرات الأردن و وارداته عبر ميناء العقبة في نهاية فبراير بنحو النصف منذ بداية الاضطرابات في نوفمبر، على الرغم من تحويل مسار بعض تدفقات التجارة منذ ذلك الحين عبر مسارات أخرى.

وفي المملكة العربية السعودية، تراجع النشاط في ميناء جدة في ظل لجوء السلطات إلى تحويل المرور إلى ميناء الدمام الواقع على الخليج العربي.

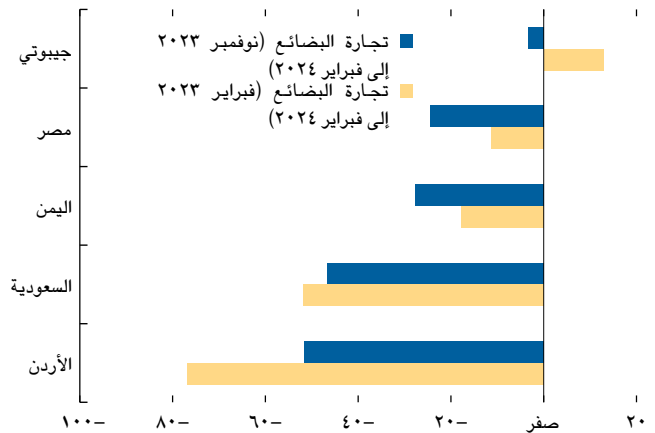
وفي أماكن أخرى، تباطأ النمو في تونس إلى ٠,٤٪ في عام ٢٠٢٣ (من ٢,٦٪ في عام ٢٠٢٢) بسبب تراجع الإنتاج الزراعي من جراء الجفاف، وضعف الطلب المحلي. وعلى الجانب الإيجابي، تجاوز أداء الاقتصاد المغربي التوقعات في العام الماضي، مسجلاً نمواً قدر بنسبة ٣٪ (أي أعلى بنسبة ٠,٦ نقطة مئوية عن توقعات شهر أكتوبر) بفضل قوة الطلب المحلي، الذي دعمته إيرادات السياحة القوية على الرغم من الزلزال الذي ضرب البلاد في سبتمبر ٢٠٢٣، وانحسار التأثيرات السلبية لضعف معدلات التبادل التجاري، وطفرة الإنتاج الزراعي.

وتلقي الصراعات بتبعاتها كذلك على الأوضاع الاقتصادية في بعض البلدان منخفضة الدخل (السودان واليمن). فالسودان يواجه أزمة إنسانية متفاقمة ودماراً هائلاً في البنية التحتية بسبب الصراع الذي أدى إلى نزوح ٨,٤ مليون شخص في داخل البلاد وخارجها على حد سواء (راجع UNHCR

2024). وتشير التقديرات إلى انكماش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في السودان بنحو ٢٠٪ في عام ٢٠٢٣. وشهد اليمن أيضاً انكماشاً في الناتج في العام الماضي، ولا يزال يفتقر إلى التمويل اللازم لتوفير واردات الغذاء الكافية لتلبية الاحتياجات الأساسية. ومن منظور أكثر إيجابية، جاء النمو الأعلى من المتوقع في جيبوتي (بنسبة ٧٪) مدعوماً باستئناف نشاط البناء وإنتاج الذهب الذي فاق التوقعات.

الشكل البياني ١-١: أحجام تجارة البضائع

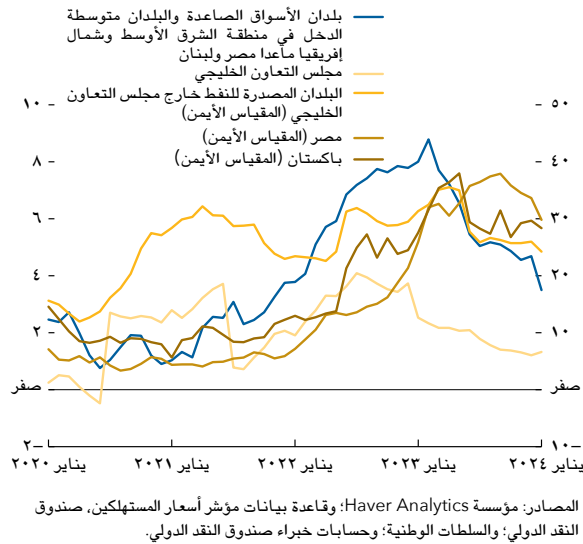
(التغير ٪، معدل لاستبعاد أثر التغيرات الموسمية، فبراير ٢٠٢٤ مقابل نوفمبر ٢٠٢٣، وفبراير ٢٠٢٣)



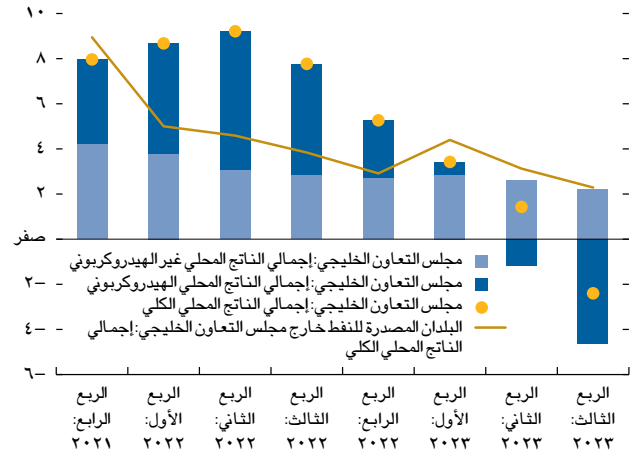
المصادر: منصة Portwatch؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: البيانات ترصد التجارة في السلع.

^٢ راجع عدد يناير من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بعنوان: "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: الصراع يفاقم التحديات الاقتصادية".

الشكل البياني ١-٣: بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان: التضخم الكلي (التغير %، على أساس سنوي مقارن)



الشكل البياني ١-٢: منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير %، على أساس سنوي مقارن؛ متوسطات مرجحة)



وأثرت القرارات الطوعية بشأن إنتاج النفط على النمو إلى حد كبير في البلدان المنتجة للنفط والغاز في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام ٢٠٢٣. وتجدر الإشارة إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي تعرضت لتباطؤ كبير في نمو القطاع الهيدروكربوني بعد عدة جولات من تخفيضات الإنتاج الطوعية التي لجأت إليها بلدان أوبك بلس. وبالتالي، شهد نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في هذه الدول تباطؤًا حادًا (إلى ٠,٤٪) على الرغم من النمو القوي للقطاع غير الهيدروكربوني المدفوع بالمنافع المستمرة المتحققة من الإصلاحات الرامية إلى تنويع الأنشطة الاقتصادية، والطلب المحلي المرتفع، وإجمالي التدفقات الرأسمالية الداخلة. وكان النشاط الاقتصادي في البلدان المصدرة للنفط غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي مستقرًا إلى حد كبير، مع تباين الأداء على مستوى البلدان الذي يأتي انعكاسًا لزيادة صادرات النفط (جمهورية إيران الإسلامية وليبيا) والهشاشة (العراق) (الشكل البياني ١-٢).

التضخم على مسار تنازلي

تماشيًا مع الاتجاهات العالمية، بدأ التضخم في الكثير من اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التراجع في عام ٢٠٢٣، وهو ما يعكس تأثير تشديد السياسة النقدية وانخفاض أسعار السلع الأولية في فترة سابقة (الشكل البياني ١-٣). وبدورهما، بدأ التضخم الكلي والأساسي الشهيريان المتعاقبان في معظم البلدان المصدرة للنفط وبلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل ينحسران إلى مستويات قريبة من المتوسطات التاريخية.

على الرغم من هذا، استمر التضخم عند مستويات مرتفعة في بعض الاقتصادات. وجدير بالذكر أن الضغوط التضخمية تُعد انعكاسًا لنقص واردات الغذاء والطابع التيسيري لسياسة المالية العامة والسياسة النقدية في الجزائر؛ ونقص النقد الأجنبي في مصر؛ وتخفيض سعر الصرف وتيسير سياسة المالية العامة والسياسة النقدية في جمهورية إيران الإسلامية؛ بالإضافة إلى التعديلات الضرورية في أسعار المرافق، وتأثير سياسة المالية العامة والسياسة النقدية التيسيرية في السنة المالية ٢٠٢٣، وزيادة تعريف الغاز في باكستان. وفي لبنان، ظل التضخم مرتفعًا، إلا أن إنهاء التمويل النقدي من المصرف المركزي، الذي فرض ميزانية متوازنة وسعر صرف ثابتًا، قد ساعد على تخفيف الضغوط التضخمية منذ منتصف عام ٢٠٢٣. وبين البلدان منخفضة الدخل، ظلت معدلات التضخم متباينة إلى حد كبير - إذ يواجه السودان مستويات بالغة الارتفاع - ولا يزال انعدام الأمن الغذائي أحد المخاوف المنتشرة على نطاق واسع.

انتهاء دورات التشديد النقدي إلى حد كبير واستمرار ضبط أوضاع المالية العامة

ومع تراجع التضخم، فإن التشديد في السياسة النقدية قد توقف إلى حد كبير. وكانت مصر البلد الوحيد الذي رفع سعر الفائدة الأساسي بمقدار ٨٠٠ نقطة أساس في أكتوبر ٢٠٢٣. إلا أنه على الرغم من تشديد السياسة النقدية القوي في فترة سابقة من أجل خفض التضخم، تشير تقديرات أسعار الفائدة المحايطة إلى أنه قد يلزم بعض التشديد الإضافي في مصر وتونس لاحتواء التضخم (الشكل البياني ١-٤)، وإن كانت هذه التقديرات عرضة لنطاقات خطأ كبيرة^٤. وفي الوقت ذاته، حافظت البنوك المركزية في البلدان التي تربط عملاتها بالدولار الأمريكي على موقف

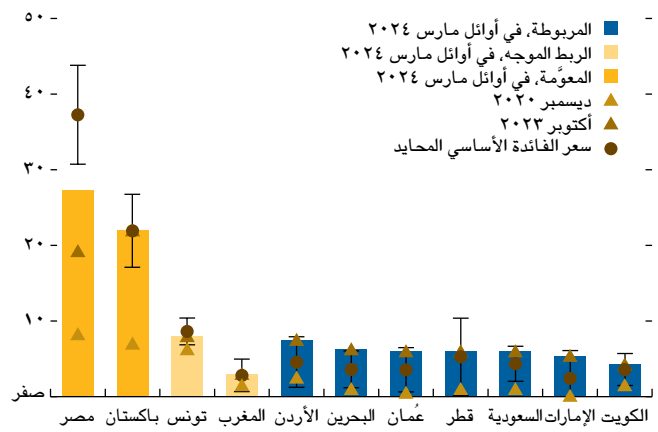
^٤ للاطلاع على تفاصيل بشأن المنهجية المتبعة، راجع عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

سياسة نقدية متشددة، في انعكاس للإجراءات التي اتخذها الاحتياطي الفيدرالي الذي أبقى على سعر الفائدة الأساسي دونما تغيير منذ أغسطس ٢٠٢٣.

ومن حيث سياسة المالية العامة، واصلت بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل التصدي لتكاليف الاقتراض المرتفعة، وأدت تخفيضات إنتاج النفط إلى إضعاف الإيرادات في العديد من البلدان المصدرة للنفط في عام ٢٠٢٣. واستمرت بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل في تشديد أوضاع المالية العامة الأولية في ظل ارتفاع مستويات الديون وتكاليف الاقتراض المرتفعة. وعلى الرغم من ذلك، ارتفعت نسب الدين مع زيادة الاحتياجات التمويلية بما في ذلك تراجع الإيرادات الدورية الذي تجاوز ما تحقق من ضبط النفقات. وبين البلدان منخفضة الدخل، تحقق تحسن في مركز المالية العامة في الصومال، في انعكاس لتجاوز الإيرادات الأداء المتوقع لها مدعومة بتطبيق رسوم جمركية أعلى وتحسين الإدارة الضريبية. وفي الوقت ذاته، جاءت نتائج المالية العامة متباينة في دول مجلس التعاون الخليجي. فبينما تحسنت

الأرصدة الأولية غير الهيدروكربونية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني في البحرين وعمان وقطر، تراجعت بشدة في الكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة (الشكل البياني ١-٥). ومع ذلك، تدهورت أرصدة المالية العامة الكلية في عام ٢٠٢٣ في معظم اقتصادات مجلس التعاون الخليجي بسبب انخفاض عائدات النفط في أعقاب تخفيضات الإنتاج واستقرار أسعار النفط إلى حد كبير. وفي حين تراجعت الأرصدة الكلية أيضا بين البلدان المصدرة للنفط غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي في ظل انخفاض عائدات النفط، تشير التقديرات إلى تحسن الأرصدة الأولية غير الهيدروكربونية بوجه عام.

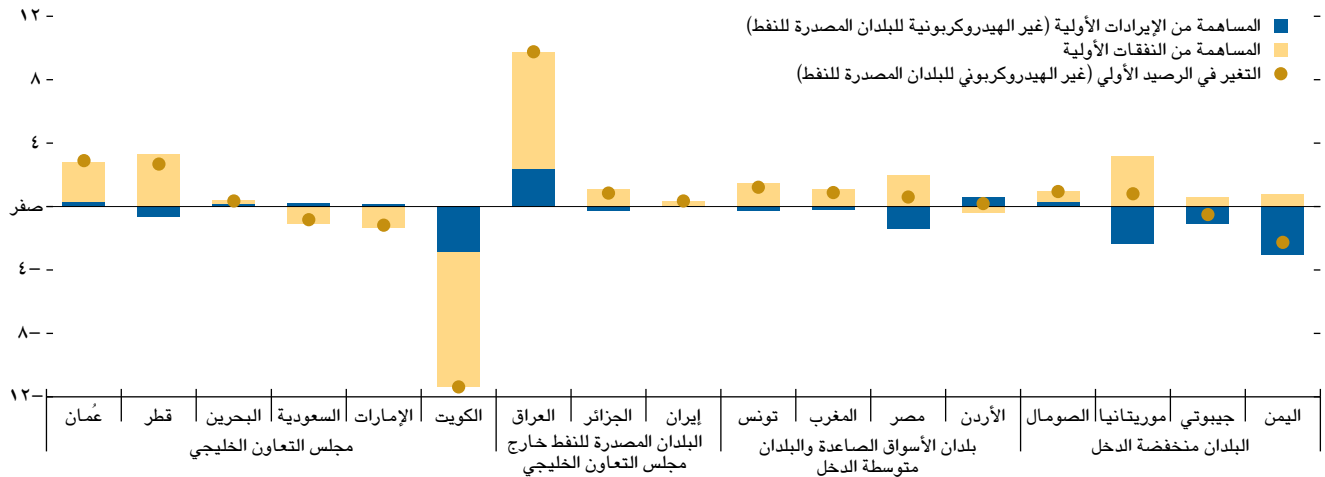
الشكل البياني ١-٤: منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان: أسعار الفائدة الأساسية في أوائل مارس (%)



المصادر: مؤسسة Haver Analytics؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يشير المدى إلى انحراف معياري واحد عن أسعار الفائدة الأساسية المحايدة المشتقة من نموذج.

الشكل البياني ١-٥: التغيير في الأرصدة الأولية والمساهمات (ما عدا المنح)، ٢٠٢٢-٢٠٢٣ (%)

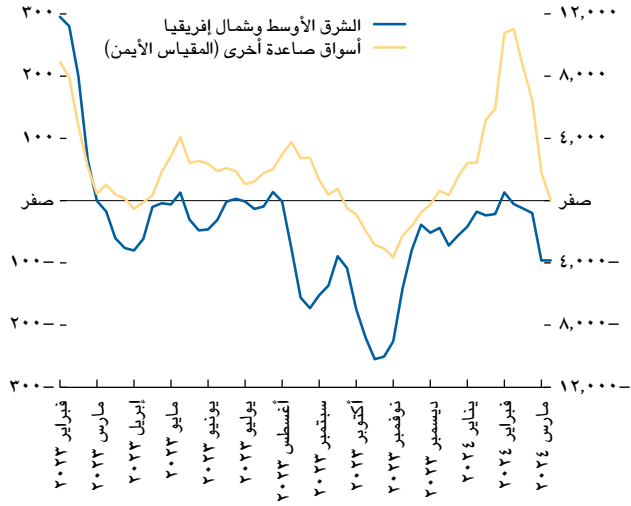
(% من إجمالي الناتج المحلي، إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني للبلدان المصدرة للنفط.)



المصادر: قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تشير جميع البيانات إلى السنوات التقويمية، ما عدا البلدان التالية، فإنها تشير إلى السنوات المالية: أفغانستان (٢١ ديسمبر إلى ٢٠ ديسمبر من سنة ٢٠٠٢ إلى ٢٠٢٠)، و٢١ مارس إلى ٢٠ مارس فيما بعد)، وجمهورية إيران الإسلامية (٢١ مارس إلى ٢٠ مارس)، ومصر وباكستان (يوليو إلى يونيو).

الشكل البياني ١-٧: صافي حقوق الملكية وتدفقات محفظة سندات الدين

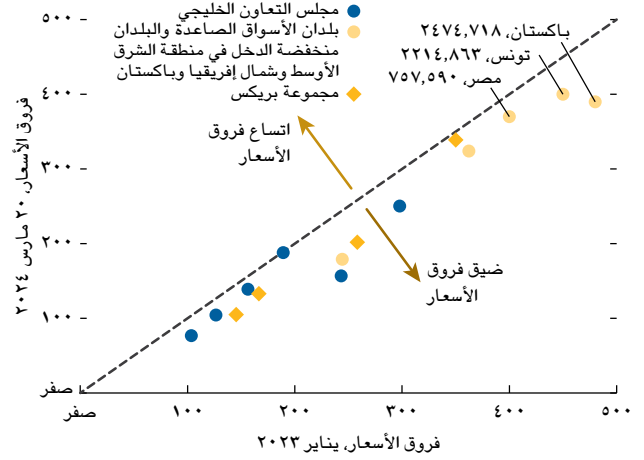
(بملايين الدولارات الأمريكية: متوسط متحرك لأربعة أسابيع)



المصدر: مؤسسة Haver Analytics؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ١-٦: فروق العائد في مؤشر جي بي مورغان لسندات الأسواق الصاعدة العالمي

(بمقاطع الأساس)



المصدر: مؤسسة Bloomberg Finance L.P. ملحوظة: مجموعة بريكس: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا.

مواطن الضعف الخارجية لا تزال مستمرة

على الرغم من تراجع أرصدة الحساب الجاري في عام ٢٠٢٣، ظلت مواطن الضعف الخارجية مرتفعة، لا سيما في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل. وقد تحسن عجز الحساب الجاري في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من ٥,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٢ إلى ٣٪ في ٢٠٢٣، عاكساً إلى حد كبير انعكاس لتقلص حجم الواردات (تراجع أسعار السلع الأولية وتباطؤ الطلب المحلي). وفيما يتعلق بالبلدان منخفضة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، شهد أيضاً متوسط عجز الحساب الجاري تحسناً، فقد تراجع من ١١,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٢ إلى ٩٪ في ٢٠٢٣، بسبب تضاؤل العجز في موريتانيا (عودة أسعار الأغذية والطاقة المستوردة إلى طبيعتها) وفي السودان (انهيار التجارة الخارجية). وفي ذات الوقت، تحسن وضع هوامش الأمان الخارجية (الاحتياطيات) في معظم بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل في عام ٢٠٢٣ بفضل عائدات السياحة القوية وانخفاض العجز التجاري بسبب التحسن في معدلات التبادل التجاري (المغرب، وتونس). وفي المقابل، تدهورت هوامش الأمان الخارجية في باكستان، وهو ما يعزى إلى حد كبير إلى استمرار خدمة الدين، بما في ذلك سداد سندات يورو بوند.

بالإضافة إلى هذا، تراجعت فروق العائد على السندات السيادية في الأسواق الصاعدة العالمية على مدار العام الماضي، وهي تقترب من مستويات أوائل عام ٢٠٢٣ في معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الشكل البياني ١-٦). على الرغم من هذا، فإنها تظل في مستويات حرجة (أكثر من ألف نقطة أساس) في لبنان وباكستان وتونس. في الوقت نفسه، وعلى خلاف الأسواق الصاعدة الأخرى، فإن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا شهدت إلى حد كبير خروج تدفقات رأسمالية منذ أوائل عام ٢٠٢٣ (الشكل البياني ١-٧). ولم تصدر بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل في المنطقة سندات يورو بوند منذ النصف الأول من عام ٢٠٢٣ (فيما عدا الأردن)، وكانت تكلفة هذا الإصدار أعلى من تكلفته في دول مجلس التعاون الخليجي (البحرين والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة). وينطوي استمرار الاعتماد على التمويل المحلي على مخاطر زيادة الرابطة بين الكيانات السيادية والبنوك نظراً إلى انكشاف البنوك لمخاطر الديون السيادية المرتفع بالفعل في بعض بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل (لا سيما مصر وباكستان).

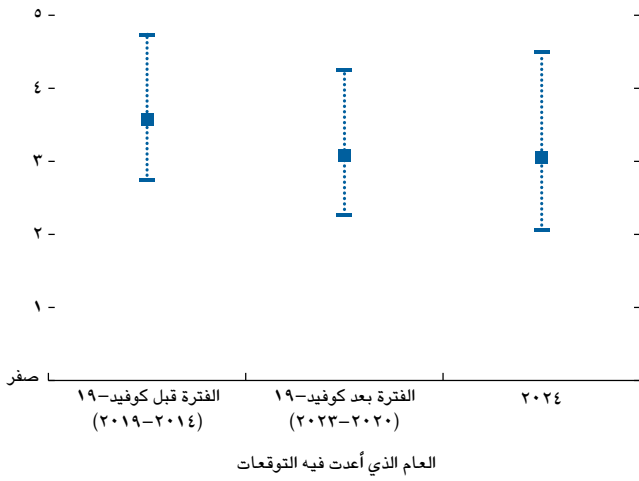
الآفاق المتوقعة: تعافٍ متفاوت

تتسم الآفاق المتوقعة للنمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان بتعافٍ متفاوت على خلفية الصراعات المسلحة، والاعتماد على الهيدروكربونات، وترسخ التحديات الهيكلية (الشكل البياني ١-٨).

ومن المتوقع أن يظل النمو على المدى القريب منخفضاً، ولن يتحسن إلا على نحو طفيف إلى ٢,٦٪ في عام ٢٠٢٤ (من ١,٦٪ في عام ٢٠٢٣) - بانخفاض مقداره ٠,٧ نقطة مئوية عن ما ورد في عدد أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. وبصفة أساسية، يأتي هذا الانخفاض انعكاساً للتخفيضات الطوعية الإضافية في إنتاج النفط (بعض دول مجلس التعاون

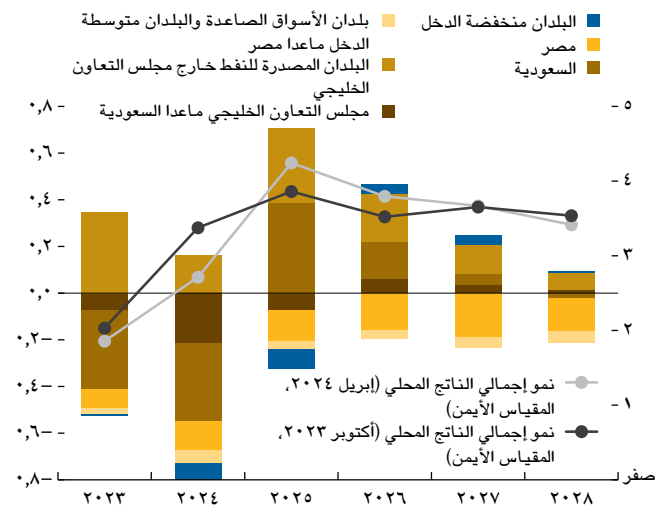
٥ يُفترض أن يظل الصراع في غزة وإسرائيل - وما يرتبط به من تعطيل حركة التجارة في البحر الأحمر - في مستواه الحالي من الشدة وأن يبدأ الانحسار بعد الربع الأول من عام ٢٠٢٤، مع تراجع شدته تدريجياً على مدار عام.

الشكل البياني ١-٩: الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان: توقعات النمو على المدى المتوسط والتباين على مستوى البلدان (%)



المصادر: قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: توقعات النمو في السنوات الخمس القادمة الواردة في عدد إبريل من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي بين عامي ٢٠١٤ و٢٠٢٤ (حاليا)، والمدى هو المسافة بين الربع الخامس والسبعين والربع الخامس والعشرين في توقعات البلدان.

الشكل البياني ١-٨: منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: المساهمات في تعديل التوقعات لنمو إجمالي الناتج المحلي (التغير %، على أساس سنوي مقارن؛ بالنقاط المئوية للتعديلات)



المصادر: قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الخليجي)؛ وانخفاض الإيرادات بسبب انخفاض أسعار الهيدروكربونات، الذي من المتوقع أن يؤدي إلى انخفاض الإنفاق من المالية العامة (البلدان المصدرة للهيدروكربونات)؛ والتأثيرات السلبية للصراعات (السودان والضفة الغربية وغزة) وتداعياتها، بما في ذلك الاضطرابات في البحر الأحمر (مصر)؛ وواقع السياسات النقدية التي لا تزال تشهد تشديدا (دول مجلس التعاون الخليجي).

وتشير التوقعات إلى أن النمو في عام ٢٠٢٥ سيزيد إلى ٤,١٪ مع الانحسار التدريجي لبعض العوامل التي تضعفه في هذا العام. إلا أنه يتوقع على المدى المتوسط أن يظل النمو أقل من المتوسطات التاريخية في معظم البلدان، وهو ما يعزى إلى التحديات الهيكلية المستمرة، بما فيها استمرار الضغوط التمويلية في بعض الاقتصادات، والتباطؤ المستمر في وتيرة النمو الهيدروكربوني. وتواجه آفاق النمو في بعض البلدان صعوبات بسبب انتشار الصراعات في المنطقة، وهو ما يكون له آثار اجتماعية واقتصادية سلبية دائمة (الفصل الثاني). وفي الوقت نفسه، يمكن أن تتأثر بلدان أخرى بسبب تحويل مسار التجارة من جراء التطورات الجغرافية-السياسية وحالة عدم اليقين (الفصل الثالث). وعلى هذه الخلفية، أخذت توقعات النمو على المدى المتوسط في التراجع الشديد تدريجيا على مدار العقد الماضي، وتُظهر التوقعات الحالية مزيدا من التباين بين البلدان (الشكل البياني ١-٩).

بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل وباكستان: تباطؤ النمو وزيادة الاحتياجات التمويلية يفاقمان مواطن الضعف من المتوقع أن يتباطأ النمو في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ليسجل ٢,٨٪ في هذا العام (من ٣,١٪ في عام ٢٠٢٣) - أي بانخفاض قدره ٠,٧ نقطة مئوية عن توقعات أكتوبر. ففي مصر، أعاق نقص النقد الأجنبي النشاط الاقتصادي إلى أن اتخذت مؤخرا الإجراءات التصحيحية اللازمة على صعيد السياسات الاقتصادية الكلية، في حين من المتوقع أن يؤثر الوضع في البحر الأحمر على النشاط في بقية السنة المالية. ونتيجة لذلك، تم تخفيض توقعات النمو في مصر بمقدار ٠,٦ نقطة مئوية منذ أكتوبر إلى ٣٪ في عام ٢٠٢٤. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن تدعم الأساسيات الاقتصادية القوية في الأردن استقرار النمو في البلاد. أما في باكستان، فمن المتوقع أن يتعافى النمو، بعد حالة الانكماش في عام ٢٠٢٣، إلى ٢٪ في عام ٢٠٢٤، مدعوما باستمرار التأثير الإيجابي للأسس في قطاعي الزراعة والمنسوجات. وقد خُفضت أيضا توقعات النمو في المغرب بمقدار ٠,٥ نقطة مئوية منذ أكتوبر لتبلغ ٣,١٪، وهو ما يعزى إلى حد كبير إلى تباطؤ الطلب المحلي.

٦ التوقعات الخاصة بمصر تشير إلى السنة المالية (يوليو إلى يونيو).

وخلال الفترة المقبلة، من المتوقع أن تزيد وتيرة النمو في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان إلى نحو ٤٪ في عام ٢٠٢٥ مع بدء انحسار معوقات النمو في هذا العام (سياسات التشديد، والأحداث الخاصة بكل بلد، بما في ذلك تداعيات الصراعات). وعلى الرغم من هذا، فمن المتوقع أن يؤدي استمرار تشديد السياسات الاقتصادية الكلية للتصدي لارتفاع مستويات الديون والتضخم في بعض البلدان، الذي تصاحبه تحديات هيكلية مستمرة، إلى عرقلة النشاط الاقتصادي على المدى المتوسط، مع بقاء النمو أقل من المتوسطات التاريخية في معظم الاقتصادات.

وعلى الجانب الإيجابي، تشير التوقعات إلى استمرار تراجع التضخم في معظم بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل. وعلى وجه الخصوص، من المتوقع أن تظل ضغوط الأسعار في الأردن والمغرب منخفضة، مع استقرار معدل التضخم دون ٣٪ في هذا العام وعلى المدى المتوسط. وتشير التوقعات أيضا إلى تراجع التضخم تدريجيا في مصر مع تقلص حدة نقص النقد الأجنبي وترسيخ تشديد السياسة النقدية. ويُتوقع أن تواجه تونس استمرارا في معدل التضخم المرتفع على مدى الأفق الزمني للتوقعات، وإن كان عند مستوى أحادي الرقم، وذلك في ظل الاحتياجات التمويلية الكبيرة للمالية العامة، وزيادة اللجوء إلى التمويل النقدي، واستمرار التشوهات في سياسات أسواق المنتجات.

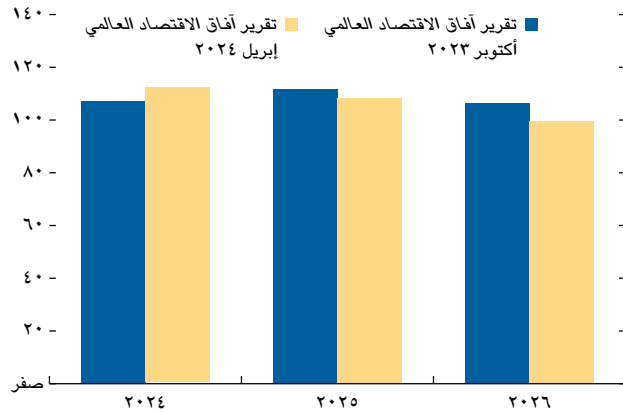
وعلى الرغم من أن تراجع أسعار النفط يؤدي إلى تخفيض تكاليف الاستيراد، فإن تزايد الطلب المحلي - ومن ثم زيادة حجم الاستيراد - في هذا العام من المتوقع أن يؤدي إلى تدهور أرصدة الحساب الجاري في معظم بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل وباكستان. ومن المتوقع أن يرتفع عجز الحساب الجاري في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٣ إلى ٦,٣٪ في ٢٠٢٤، أو بنحو ٢٠ مليار دولار. بالإضافة إلى هذا، فإن تباطؤ عائدات التصدير له تأثير سلبي إضافي على الأرصدة الخارجية في بعض الاقتصادات (مصر).

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتعزيز هوامش الأمان المالي، من المتوقع أن تظل نسب دين القطاع العام مرتفعة في هذا العام على خلفية ارتفاع مصروفات فائدة الدين. وعلى وجه الخصوص، يُتوقع أن تتحسن أرصدة المالية العامة الأولية في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل على مدى السنوات العديدة المقبلة، بمساعدة من ترشيد الإنفاق (الأردن والمغرب) وتعبئة الإيرادات (مصر والأردن). وعلى

الرغم من هذا، من المتوقع أن يرتفع عجز المالية العامة الكلي في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل إلى ٨,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٤ (من ٥,٤٪ في عام ٢٠٢٣)، وهو ما يُعد انعكاسا للزيادة الكبيرة التي طرأت على مصروفات الفائدة. ومن ثم، تشير التوقعات إلى أن نسبة دين القطاع العام إلى إجمالي الناتج المحلي ستظل أعلى من ٩٠٪ في عام ٢٠٢٤ قبل أن تتراجع تدريجيا على المدى المتوسط، بفضل بيع الأصول (مصر)، ومواصلة ضبط أوضاع المالية العامة (مصر والأردن والمغرب)، والفروق الموازية بين أسعار الفائدة ومعدلات النمو.

وبدوره، سيظل إجمالي الاحتياجات التمويلية للقطاع العام تحديا كبيرا يواجه معظم بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل وباكستان. حيث يتوقع أن ترتفع هذه الاحتياجات التمويلية على مدار عام ٢٠٢٤ إلى ما يقارب ١١٥٪ من إيرادات المالية العامة (٢٦١,٣ مليار دولار)، بزيادة تبلغ نحو ٥,٦ نقاط مئوية مقارنة بتوقعات صندوق النقد الدولي في أكتوبر (الشكل البياني ١-١٠). وبينما ظلت بعض الاقتصادات الواعدة في مناطق أخرى في العالم قادرة على النفاذ إلى الأسواق الدولية، لا تزال قدرة البلدان المثقلة بالديون

الشكل البياني ١-١٠: بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان: إجمالي الاحتياجات التمويلية العامة (% من إيرادات المالية العامة، متوسط بسيط)



المصادر: قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: جميع البيانات تشير إلى السنوات التقويمية، ما عدا مصر وباكستان حيث تشير إلى السنوات المالية (يوليو إلى يونيو).

في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على هذا الأمر تبدو محدودة على المدى القصير. وفي العديد من البلدان، من المحتمل أن تتم تغطية الاحتياجات التمويلية المرتفعة غالبا من خلال التمويل من البنوك المحلية، وهو ما يزيد الروابط بين الكيانات السيادية والبنوك، ويعرقل توفير الائتمان الخاص. وعلى الرغم من هذا، فإن صفقة الاستثمار التي تبلغ قيمتها ٣٥ مليار دولار بين شركة أبوظبي "القابضة" ومصر ستساعد على تخفيف الضغوط المالية التي تواجهها البلاد على المدى القريب والحد من الاعتماد على النظام المالي المحلي. وستوفر الصفقة ٢٤ مليار دولار في شكل تمويل جديد لتطوير منطقة "رأس الحكمة" مع تحويل وديعة قائمة مقومة بالدولار لدى البنك المركزي المصري بنحو ١١ مليار دولار إلى وديعة مقومة بالجنيه المصري لأغراض الاستثمار في جميع أنحاء مصر.

البلدان منخفضة الدخل: تحول المسار

من المتوقع أن يشهد النشاط الاقتصادي في البلدان منخفضة الدخل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا انكماشاً بنسبة ١,٤٪ في عام ٢٠٢٤. إلا أن معدل النمو هذا يخفي تفاوتاً كبيراً بين البلدان. وجدير بالذكر أن الصراع في السودان، وأيضاً في اليمن إلى حد أقل، سيكون له تأثير شديد الوطأة على متوسط معدل النمو في هذا العام. غير أنه من المتوقع حدوث تعافٍ إلى ٤,٤٪ في عام ٢٠٢٥، شريطة تحقيق الاستقرار في الأزمة في السودان^٧ واستئناف النمو الاقتصادي في اليمن. ومن المتوقع أيضاً^٨ أن تحافظ جيبوتي على النمو القوي في عام ٢٠٢٤، بفضل زخم الأنشطة المتعلقة بالموانئ وقطاع البناء بعد اتفاق السلام في إثيوبيا. وبالمثل، تظل آفاق النمو في موريتانيا إيجابية، مدفوعة بالتوسع المتواصل في قطاع الصناعات الاستخراجية عن طريق مشاريع كبرى. وعلى الرغم من هذا، ستظل البلدان منخفضة الدخل تواجه تحديات على المدى المتوسط على خلفية استمرار مستويات العجز في الحساب الخارجي والمالية العامة.

البلدان المصدرة للنفط: النشاط غير الهيدروكربوني يظل قويا

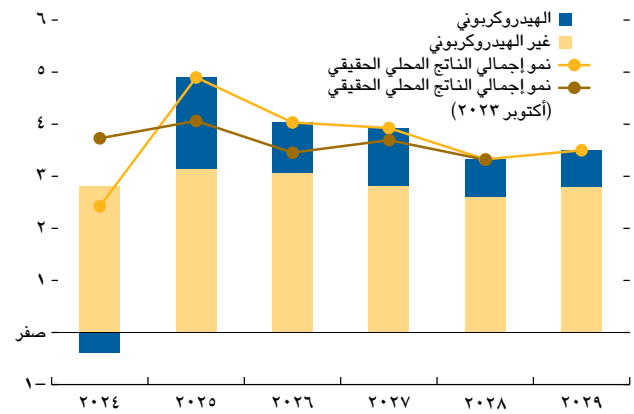
في دول مجلس التعاون الخليجي، من المتوقع أن يظل النشاط غير الهيدروكربوني المساهم الرئيسي في النمو في السنوات المقبلة. ومن المتوقع أيضاً أن تواصل التخفيضات الطوعية في إنتاج النفط - وأبرزها من جانب السعودية - كبح النمو في هذا العام. وبالتالي، تم تخفيض توقعات النمو للدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي بمقدار ١,٣ نقطة مئوية منذ أكتوبر، ومن المتوقع حالياً أن ترتفع إلى نسبة بسيطة تبلغ ٢,٤٪ في عام ٢٠٢٤. ومع ذلك، يُتوقع أن تقلل الخطط الطموحة لتنويع الأنشطة الاقتصادية الاعتماد على إنتاج الهيدروكربونات غير المستقر إلى حد ما وتعزيز الاستقرار، وهو ما يجعل النشاط غير الهيدروكربوني العامل الرئيسي في دفع النمو قداماً (عمان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة). وبدوره، من المتوقع أن يرتفع معدل النمو في مجلس التعاون الخليجي إلى ٤,٩٪ في عام ٢٠٢٥ (على خلفية الزيادة في الإنتاج الهيدروكربوني) قبل أن يستقر عند نحو ٣,٥٪ على المدى المتوسط (الشكل البياني ١-١١).

فيما يتعلق بالبلدان المصدرة للنفط غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، رُفِعَت التنبؤات بشأن النمو فيها إلى ٣,٣٪ في عام ٢٠٢٤ - بزيادة مقدارها ٠,٣ نقطة مئوية عن تقديرات شهر أكتوبر. ويأتي هذا التعديل بالرفع بصفة أساسية انعكاساً لزيادة إنتاج النفط عن المتوقع في جمهورية إيران الإسلامية وليبيا، وزيادة الإنفاق العام في الجزائر. وبعد أن يظل النمو في البلدان المصدرة للنفط غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي مستقرًا على مدار ٢٠٢٤-٢٠٢٥، من المتوقع أن يتراجع تدريجياً إلى ٢,٣٪ على المدى المتوسط، مدفوعاً بصفة أساسية بالتراجع في النمو الهيدروكربوني بسبب قصور الطاقة الإنتاجية (جمهورية إيران الإسلامية وليبيا).

ومن المتوقع أن يواصل التضخم في جميع البلدان المصدرة للنفط التراجع في عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥. إلا أن التضخم في عدة بلدان من المتوقع أن يظل مرتفعاً بسبب قوة الطلب المحلي في أعقاب السياسات التوسعية على خلفية تحقيق إيرادات نفطية قوية (جمهورية إيران الإسلامية) وارتفاع أسعار الغذاء (الجزائر). وبصفة عامة، من المتوقع أن يتراجع التضخم إلى ١٠,٧٪ في عام ٢٠٢٤، وأن ينخفض تدريجياً إلى نحو ٧,٥٪ على المدى المتوسط.

وتشير التوقعات أيضاً إلى أن فوائض المالية العامة ستخف في الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي التي تعتمد على الموارد العامة لتنويع أنشطتها الاقتصادية (الكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة)، بسبب تراجع أسعار الهيدروكربونات. ومع ذلك، يُتوقع أن تواصل بعض البلدان المصدرة للهيدروكربونات ضبط أوضاع مواردها العامة، والحد من مخاطر انكشافها لقطاع الهيدروكربونات، ومساندة جهود تنويع الأنشطة الاقتصادية (البحرين وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية). وفي ما بعد عام ٢٠٢٤، فإن عجز المالية

الشكل البياني ١-١١: مجلس التعاون الخليجي: المساهمات في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو حسب التغير ٪، على أساس سنوي مقارن؛ والمساهمات بالنقاط المئوية)

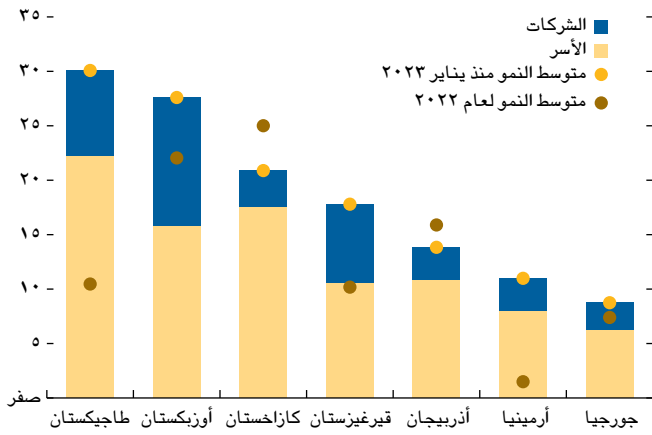


المصادر: قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

^٧ التوقعات الخاصة بالسودان تستند إلى انتهاء الحرب في منتصف عام ٢٠٢٤ وعلى عودة البلاد للانخراط مع المجتمع الدولي.

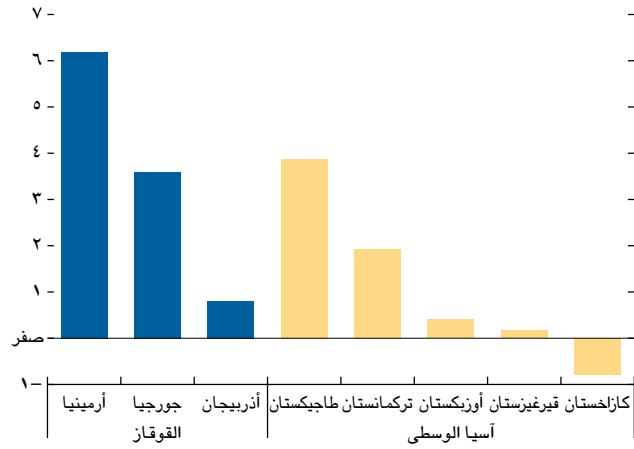
^٨ تظل جيبوتي معزولة إلى حد ما عن الاضطرابات في البحر الأحمر لأن ميناءها الرئيسي يقع جنوب مضيق باب المندب.

الشكل البياني ١-١٣: القوقاز وآسيا الوسطى: نمو ائتمان القطاع الخاص والمساهمات (نقاط مئوية، النمو الشهري على أساس سنوي مقارن، متوسطات بسيطة)



المصادر: قاعدة بيانات الإحصاءات النقدية والمالية لدى صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ١-١٢: القوقاز وآسيا الوسطى: تعديلات توقعات النمو منذ الحرب في أوكرانيا (نقاط مئوية، متوسط ٢٠٢٢-٢٠٢٣، حاليا مقابل ما ورد في عدد أكتوبر ٢٠٢١ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي)



المصادر: قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يوضح الشكل البياني الفرق بين التوقعات بشأن معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي المنشورة في عدد أكتوبر ٢٠٢١ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والأرقام الفعلية المسجلة في عدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي.

العامة غير الهيدروكربوني كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني من المتوقع أن يتحسن بوجه عام على مستوى البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وإلى جانب ذلك، من المتوقع أن يؤدي انخفاض إنتاج النفط وتراجع أسعار الهيدروكربونات إلى انخفاض مطرد في المراكز الخارجية على المدى المتوسط.

١-٣ القوقاز وآسيا الوسطى: استمرار الصلابة

يُتوقع أن يحافظ النمو الاقتصادي في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى على قوته، مع تباطؤ طفيف على المدى المتوسط مع استمرار انحسار التأثيرات التجارية والمالية والسياحية المتنقلة ذات الصلة بحرب روسيا في أوكرانيا. وقد تراجعت الضغوط على الأسعار في عدة بلدان مما أفسح المجال للبنوك المركزية للمضي قدما في تيسير سياساتها النقدية.

آخر التطورات: تباطؤ النمو ولكنه لا يزال قويا

تجاوز النمو في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى التوقعات مرة أخرى في عام ٢٠٢٣، وأظهر صلابة مستمرة في مواجهة تداعيات الحرب في أوكرانيا. فقد شهدت المنطقة نموا قويا بلغ ٤,٩٪، متجاوزة بذلك حتى تنبؤات ما قبل الصراع (الشكل البياني ١-١٢). وتجدر الإشارة إلى أن أداء أرمينيا وجورجيا وطاجيكستان بصفة خاصة كان متميزا. وواصل العديد من البلدان الاستفادة من زيادة تدفقات المهاجرين (أرمينيا وجورجيا)، والتجارة (جورجيا وجمهورية قيرغيزستان)، والسياحة (أرمينيا)، وتحويلات العاملين في الخارج من روسيا (طاجيكستان). وهذه التدفقات الداخلة، بالإضافة إلى التدفقات المالية الإضافية وقوة الطلب المحلي، قد حفزت التوسع في الائتمان، ولا سيما الائتمان المقدم للأسر (الشكل البياني ١-١٣)، وإن كان من أساس منخفض.

على الرغم من هذا، كان النمو متفاوتا على مستوى المنطقة، وكان أداء بعض البلدان أقل إيجابية. فقد كان لانكماش قطاع الهيدروكربونات بنسبة ٣٪ تأثير سلبي على النمو في أذربيجان، في حين ساهم ضعف الاستثمار والاستهلاك في تباطؤ النمو على نحو كبير في تركمانستان.

واستمر تراجع معدل التضخم تماشيا مع الاتجاهات العالمية، غير أن وتيرة تراجعته تباينت على مستوى المنطقة، وذلك انعكاسا للأوضاع الاقتصادية المحلية، وأطر السياسات، والعوامل الخارجية. وقد انخفض التضخم في أرمينيا وأذربيجان وجورجيا وكازاخستان وجمهورية قيرغيزستان وتركمانستان على خلفية ارتفاع سعر الصرف (أرمينيا وجورجيا وكازاخستان وتركمانستان)، وتشديد السياسة النقدية في وقت سابق وانخفاض حاد في أسعار السلع الأولية (الشكل البياني ١-١٤). ورغم ذلك، ظل التضخم أعلى

من الأهداف التي وضعها البنك المركزي في كازاخستان وأوزبكستان بسبب قوة الطلب المحلي واستمرار التوقعات بارتفاع التضخم (كازاخستان وأوزبكستان) واصلاحت أسعار الطاقة (كازاخستان).

وقد أتاح معدل التضخم المتدني في معظم اقتصادات القوقاز وآسيا الوسطى للبنوك المركزية البدء في تطبيق سياسة التيسير النقدي أو الاستمرار فيها في مرحلة مبكرة عما سواها من الكثير من الاقتصادات المتقدمة الكبرى. وتجدر ملاحظة أن بنك جمهورية قيرغيزستان المركزي كان البنك الوحيد الذي أبقى على سعر الفائدة الأساسي دونما تغيير في عام ٢٠٢٣.

وبرغم استمرار التدفقات الداخلة، تدهورت أرصدة المالية العامة في العديد من بلدان القوقاز وآسيا الوسطى. ففي المتوسط، تراجعت هذه الأرصدة بشدة إلى -١,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٣ (بعد تسجيل فائض بلغ ٠,٥٪ في عام ٢٠٢٢). ويُعزى هذا التدهور بدرجة

كبيرة إلى انخفاض إيرادات النفط والغاز بين الاقتصادات المصدرة للنفط وتوسع المالية العامة في أوزبكستان (زيادة الأجور في القطاع العام، والإنفاق الاجتماعي، ودعم الطاقة). وعلى الرغم من هذا، ظلت نسب دين القطاع العام مستقرة إلى حد كبير في عام ٢٠٢٣ عند أقل من ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط بين البلدان المصدرة للنفط والغاز في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، وفي المتوسط نحو ٤٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في البلدان المستوردة للنفط والغاز، وهو منخفض بشكل كبير عن النسب السائدة في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

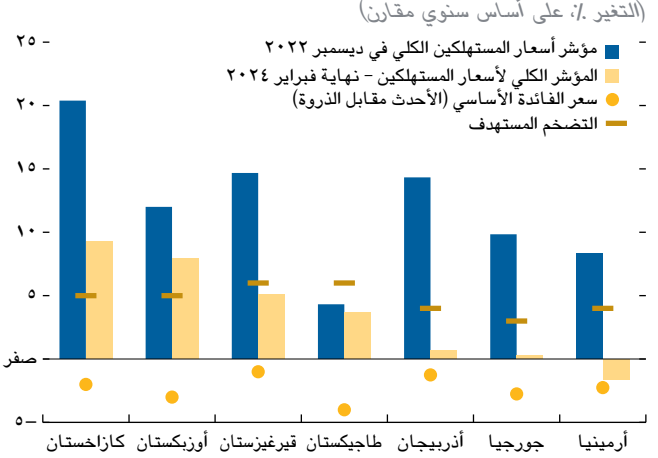
وبالمثل، تدهورت أرصدة الحساب الجاري في معظم بلدان القوقاز وآسيا الوسطى (أرمينيا وأذربيجان وكازاخستان وأوزبكستان) في عام ٢٠٢٣ مدفوعة بصفة أساسية بانخفاض أسعار النفط، وقوة الطلب المحلي، وعودة تحويلات العاملين في الخارج إلى أوضاعها الطبيعية جزئياً. إلا أنه على الرغم من عدم استقرار أسعار السلع الأولية، تمكنت البلدان المصدرة للنفط من زيادة أرصدها من الاحتياطات الدولية. وفي حالة كازاخستان، نتج هذا الأمر عن أثر التقييم.

آفاق منطقة القوقاز وآسيا الوسطى: استقرار النمو مع عودة التدفقات الداخلة إلى طبيعتها

في أعقاب الأداء القوي في عام ٢٠٢٣، من المتوقع أن يتراجع النمو في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى إلى ٣,٩٪ في هذا العام (أقل بمقدار ٠,٣ نقطة مئوية عن توقعات أكتوبر) قبل أن يتسارع إلى ٤,٨٪ في عام ٢٠٢٥ (زيادة قدرها ٠,٤ نقطة مئوية). وبصفة أساسية، تعكس هذه التوقعات التطورات التي تشهدها كازاخستان، حيث أرجئت زيادة الإنتاج من حقل نفط "تنغيز" إلى عام ٢٠٢٥. وبالتالي، من المتوقع أن يتباطأ النمو في كازاخستان إلى ٣,١٪ في عام ٢٠٢٤ قبل أن يشهد ارتفاعاً مؤقتاً، وإن كان كبيراً، إلى ٥,٦٪ في عام ٢٠٢٥. في الوقت نفسه، تشير التوقعات إلى أن النمو غير الهيدروكربوني في الاقتصادات المصدرة للنفط سيظل قوياً (٣,٦٪) في عام ٢٠٢٤. وبالنسبة للاقتصادات المستوردة للنفط، يُتوقع أن ينخفض النمو في عام ٢٠٢٤ إلى ٥,٤٪ من ٦,٥٪ في عام ٢٠٢٣، مع تراجع النمو على مستوى جميع بلدان المنطقة عدا جمهورية قيرغيزستان.

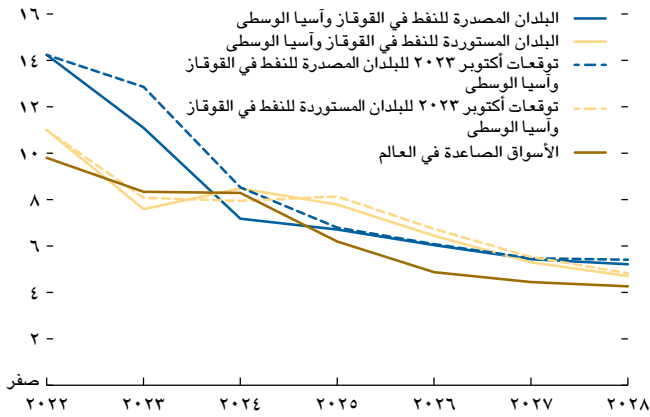
وعلى المدى المتوسط، من المتوقع أن ينخفض النمو مع الانحسار التدريجي للتداعيات ذات الصلة بالحرب في أوكرانيا (مثل التدفقات التجارية والمالية الواردة) (الشكل البياني ١-١٥). على الرغم من هذا، من المتوقع أن تتباين وتيرة النمو بشكل كبير بين البلدان المستوردة للنفط والبلدان المصدرة له. على سبيل المثال، بينما يُتوقع للنمو على المدى المتوسط في البلدان المستوردة للنفط أن يواصل وتيرته المطردة التي تبلغ نحو ٥٪، ستستمر التقلبات في النمو الهيدروكربوني في كازاخستان في التأثير على النمو الكلي في البلدان المصدرة للنفط (الشكل البياني ١-١٦). علاوة على ذلك، قد تواصل بعض البلدان الاستفادة من التغييرات الأخيرة التي تطرأ على أنماط التجارة الناجمة عن الحرب في أوكرانيا والعقوبات على روسيا (الفصل الثالث).

الشكل البياني ١-٤: القوقاز وآسيا الوسطى: التضخم الكلي والتغير في سعر الفائدة الأساسي



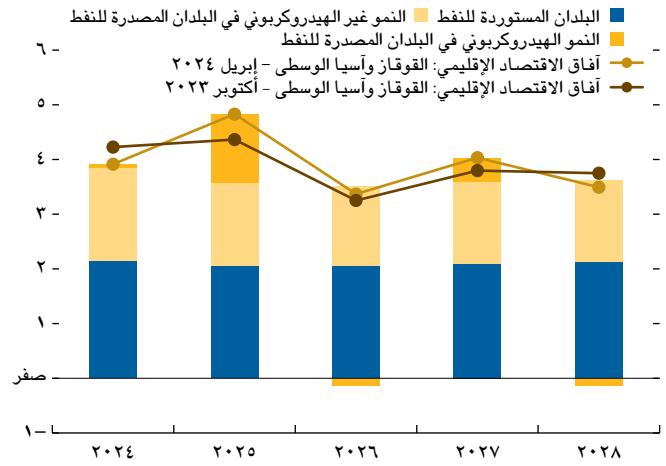
المصادر: مؤسسة Haver Analytics؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ١-١٦: آفاق الاقتصاد الإقليمي: القوقاز وآسيا الوسطى - أكتوبر ٢٠٢٣ (التغير: على أساس سنوي مقارنة)



المصدر: السلطات الوطنية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ١-١٥: القوقاز وآسيا الوسطى: النمو والمساهمات (تغير: على أساس سنوي مقارنة؛ المساهمات بالنقاط المئوية)



المصدر: قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

إلى جانب هذا، من المتوقع حدوث مزيد من الانخفاض في معدل التضخم في البلدان المصدرة للنفط والغاز في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى في عام ٢٠٢٤، إلى متوسط يبلغ ٧,٢٪، مدفوعاً بصفة أساسية بالتطورات في أذربيجان وكازاخستان. في المقابل، تشير التوقعات إلى أن متوسط التضخم في البلدان المستوردة للنفط سيرتفع إلى ٨,٥٪ (من ٧,٦٪ في عام ٢٠٢٣) - على الرغم من انخفاض التضخم في جمهورية قيرغيزستان، مما يعكس أثر فترة الأساس الناجم عن استقرار أسعار السلع الأولية بعد انخفاضات حادة في عام ٢٠٢٣. وعلى المدى المتوسط، من المتوقع أن تعود معدلات التضخم في المنطقة إلى طبيعتها تدريجياً، وهو ما يُعد انعكاساً للاتجاهات السائدة في الأسواق الصاعدة في مناطق أخرى (الشكل البياني ١-١٦).

وتشير التوقعات أيضاً إلى أن دين القطاع العام سيظل في مستويات يمكن إدارتها. وعلى وجه الخصوص، فإن انخفاض مستوى الدين ومصروفات الفائدة نسبياً، مقترناً بارتفاع نمو إجمالي الناتج المحلي الاسمي وثباته يدعمان ثبات مستويات الدين أو تراجعها في معظم البلدان على المدى المتوسط. ومع هذا، فإن زيادة متوقعة بمقدار ١٠ نقاط مئوية في نسبة الدين في كازاخستان على مدى الأفق الزمني للتوقعات، إذ تخطط السلطات لزيادة أصول صندوق الثروة السيادي، ستدفع نسبة الدين الكلية إلى إجمالي الناتج المحلي في المنطقة إلى الارتفاع من نحو ٢٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٤ إلى أقل قليلاً من ٣٠٪ في عام ٢٠٢٩.^٩

١-٤ المخاطر التي تواجه آفاق منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

لا يزال ميزان المخاطر يميل إلى جانب التطورات السلبية، وقد زادت حالة عدم اليقين بشكل كبير منذ أكتوبر ٢٠٢٣، وتفاقت في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أكثر من سواها. ولا يزال الصراع في غزة وإسرائيل محدوداً جغرافياً، إلا أن مدة استمراره ونطاق التصعيد لا يزالا يكتنفهما قدر كبير من عدم اليقين. وتبرز الاضطرابات في البحر الأحمر عدم القدرة على التنبؤ بالتداعيات المحتملة للصراع. وتشمل مخاطر التطورات السلبية الأخرى استمرار التضخم والضغط المالية، وضبط أوضاع المالية العامة على نحو مربك وحالة المديونية الحرجة، واحتمال تدهور الأوضاع الجغرافية-الاقتصادية، وحدث تباطؤ عالمي مفاجئ (بما في ذلك تعثر تعافي الصين)، وتكرار الصدمات المناخية.

ويمكن أن تنتقل آثار العديد من المخاطر العالمية إلى اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. فزيادة في تكاليف الاقتراض السيادي سيكون لها تأثير سلبي على البلدان التي لديها احتياجات تمويلية ومستويات ديون مرتفعة خاصة بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويمكن أن يكون لتباطؤ عالمي مفاجئ، قد يبدأ في الصين وأوروبا، تأثير سلبي على منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى من خلال انخفاض حجم التجارة. بالإضافة إلى هذا، يمكن أن يؤدي حدوث تباطؤ عالمي إلى انخفاض الطلب على الطاقة، وهو ما يؤثر سلباً على آفاق اقتصادات البلدان المصدرة للنفط. وأخيراً، فإن تعرض منطقة الشرق

^٩ يمكن موازنة ارتفاع الدين العام الكلي في كازاخستان إلى حد ما عن طريق تراكم الأصول في صندوق الثروة السيادي (الصندوق الوطني لجمهورية كازاخستان).

الأوسط وآسيا الوسطى للأحداث المرتبطة بالمناخ يجعل اقتصاداتها عرضة لصدمة متكررة. وعلى جانب التطورات الإيجابية، يمكن لنمو عالمي أعلى من المتوقع دعم التجارة، في حين أن استئناف تخفيضات أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة الكبرى على نحو أسرع من المتوقع سيساعد على الحد من الضغوط على المالية العامة وتحسين ديناميكية الدين.

ومن الممكن أيضاً أن تتحقق مخاطر محددة خاصة بمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

- الصراع في غزة وإسرائيل يعتبر من المخاطر الرئيسية التي تحدث تطورات سلبية على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لا سيما المخاطر المتمثلة في مزيد من التصعيد أو صراع طويل الأمد، وتعطيل حركة التجارة والشحن. وفي سيناريو يتفاقم فيه الصراع، ستتأثر الاقتصادات المجاورة بسبب تراجع السياحة، واستمرار تعطل حركة التجارة، واحتمال حدوث تدفقات اللاجئين. علاوة على ذلك، فإن طول أمد الاضطرابات في البحر الأحمر يمكن أن يستمر في التأثير على أحجام التجارة وتكاليف الشحن، مع تضاعف التأثير على مصر من خلال تراجع إيرادات قناة السويس.
- وفيما يتعلق باقتصادات منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، تنجم مخاطر التطورات السلبية الرئيسية من التطورات الجغرافية-السياسية والجغرافية-الاقتصادية. فحدث تباطؤ لدى شركاء التجارة الرئيسيين يمكن أن يؤثر سلباً على تحويلات العاملين في الخارج وحجم التجارة. بالإضافة إلى هذا، قد تتدهور الأوضاع الجغرافية-الاقتصادية ذات الصلة بالحرب الروسية في أوكرانيا، مع ما ينطوي عليه هذا الأمر من تداعيات محتملة على اقتصادات المنطقة، بما في ذلك عن طريق تغيير أنماط التجارة.
- على مستوى المنطقة، فإنه بالنسبة للبلدان التي تعتمد على التمويل النقدي عن طريق البنوك المركزية لتمويل حالات عجز المالية العامة (العراق وتونس)، فقد تتحقق عودة التضخم.
- وفي جميع البلدان، فإن الإخفاق في إحراز تقدم كاف في تنفيذ إصلاحات هيكلية (على سبيل المثال الإصلاحات ذات الصلة بالشركات المملوكة للدولة والحوكمة والخصخصة ودعم الطاقة والقيود على التجارة) للتغلب على أوجه القصور الهيكلية القائمة منذ وقت طويل (مثل استمرار ارتفاع معدلات البطالة وضعف نمو الإنتاجية ودور الدولة الكبير والاعتماد الكبير على السلع الأولية) يؤدي إلى تعريض آفاق النمو على المدى المتوسط للخطر.

١-٥ تحقيق التوازن بين أولويات السياسات في أوقات عدم اليقين

في خضم العديد من التحديات وارتفاع مستوى حالة عدم اليقين، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان، ستعتمد السياسات المناسبة على التحديات الخاصة بكل بلد. ففي البلدان المتأثرة بالصراعات، ستكون الإدارة الحكيمة للأزمات والسياسات الاحترازية من أجل تعويض التأثير أمراً بالغ الأهمية. وفي ما يتعلق باقتصادات القوقاز وآسيا الوسطى، ينبغي للسياسات أن تستفيد من المكاسب الاستثنائية ذات الصلة بالتدفقات التجارية والمالية لدفع النمو قدماً على المديين المتوسط والطويل.

السياسات النقدية والمالية: مواصلة التركيز على استقرار الأسعار

ينبغي أن يظل استقرار الأسعار محور تركيز السياسات النقدية في جميع اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. وعلى خلفية تباطؤ التضخم وتفاقم المخاطر، يُعد التواصل بشأن نوايا السياسات أمراً بالغ الأهمية في دعم الاستقرار. وعلى هذا النحو، ينبغي للبلدان مواصلة تعزيز أطر السياسات النقدية وزيادة شفافية عمليات السياسات النقدية، وأن تضمن في الوقت نفسه استقلالية البنوك المركزية، وهو أمر بالغ الأهمية لفعالية السياسة النقدية (عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى).

- وحيثما ترسخ الضغوط التضخمية، ينبغي استمرار تشديد السياسة النقدية واتباع منهج يعتمد على البيانات (مصر وكازاخستان وباكستان وتونس وأوزبكستان)، مع المراقبة عن كثب لمخاطر حدوث تطورات تؤدي إلى انعكاس مسار التضخم.
- وحيثما يكون التضخم عند المستوى المستهدف أو أقل منه، كما هو الحال في بعض بلدان القوقاز وآسيا الوسطى، يمكن النظر في تنفيذ تيسير تدريجي في السياسة النقدية. وإذا تراجع التضخم بوتيرة أسرع من المتوقع، فإنه ينبغي للبلدان مراقبة التطورات بحذر وأن تكون على أهبة الاستعداد لتيسير السياسات النقدية في وقت أقرب إذا سمحت الأوضاع بذلك.

وفي حالة غياب التنسيق بين السياسة النقدية وسياسة المالية العامة، أو حيثما توجد هيمنة لسياسة المالية العامة، سيتعين على صناع السياسات معالجة اختلالات المالية العامة بحيث يمكن للسياسة النقدية أن تصبح أداة أكثر فعالية لتحقيق استقرار التضخم، وأيضاً على نحو أوسع نطاقاً للمحافظة على استقلالية البنك المركزي والحفاظ على مركزه المالي. ويمكن للإصلاحات التكميلية التي تهدف إلى تعميق القطاع المالي أن تعزز أوضاع السيولة وتساعد في تحفيز الاستثمار والنمو. في هذا السياق، يمكن لجميع اقتصادات

منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى زيادة الجهود المبذولة لتعزيز وجود قاعدة مستثمرين عميقة ومتنوعة، وتحسين مستوى إدارة البنوك المملوكة للدولة (عدد أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى). بالإضافة إلى هذا، فإنه على المدى القريب، يقتضي استمرار نمو الائتمان في بلدان القوقاز وآسيا الوسطى وجود رقابة عن كثب، حتى وإن ظلت مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي عند مستويات مريحة، لا سيما مع عدم تفعيل العديد من البلدان هوامش أمان احترازية.

سياسة المالية العامة: منهج مصمم خصيصا لضمان الاستدامة

نظرا إلى الاختلافات الملحوظة في الحيز المالي على مستوى منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ينبغي أن تكون سياسة المالية العامة مصممة خصيصا لتلبية احتياجات البلد المعني. ويمكن لجميع البلدان الاستفادة من تعزيز إدارة مخاطر المالية العامة، بما في ذلك تنفيذ أطر المالية العامة متوسطة الأجل أو تعزيز الأطر القائمة بغية تحسين مستوى الشفافية والمصداقية. وفي الوقت نفسه، يظل من الضروري الحفاظ على أنظمة الحماية الاجتماعية والإنفاق وتوجيهها للوصول إلى الفقراء والفئات الأكثر تعرضا للمخاطر.

- وسيتعين على بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تقوية أوضاع المالية العامة بغية تقليص الديون على نحو حاسم. ونظرا إلى ارتفاع نسب الدين والاحتياجات التمويلية، ينبغي للبلدان مواصلة ضبط أوضاع المالية العامة، بما في عن طريق احتواء الإنفاق الجاري على الأجور والدعم وتعبئة إيرادات إضافية، وأيضا عن طريق ترشيد الإعفاءات الضريبية.
- وينبغي لبلدان القوقاز وآسيا الوسطى مواصلة تبني موقف حكيم على صعيد المالية العامة بغية الحفاظ على هوامش الأمان والحد من مواطن الضعف. ويمكن للإصلاحات المالية الهيكلية (مثل زيادة شفافية الموازنة واعتماد أو تعزيز أطر موثوقة للمالية العامة متوسطة الأجل والمستندة إلى قواعد المالية العامة) أن تدعم هذه الإجراءات وأن تسهل الحصول على التمويل الخارجي.
- في الوقت نفسه، وعلى خلفية انخفاض أسعار النفط وإنتاجه، ينبغي لمصدري السلع الأولية المحافظة على هوامش الأمان المالي لتعزيز الصلابة مع ضمان العدالة بين الأجيال واستدامة أوضاع المالية العامة. وينبغي للاستثمار العام أن يستهدف تنمية القطاعات غير الهيدروكربونية وتنويع مصادر الإيرادات، وأن يهدف إلى التصدي للتحديات ذات الصلة بتغير المناخ. وفي هذا السياق، وحيثما كان ذلك مناسباً، ينبغي لصناع السياسات النظر بجدية في إلغاء دعم الطاقة.
- ومن شأن تقوية أطر المالية العامة متوسطة الأجل أن تعزز الجهود التي تبذلها جميع البلدان عن طريق إنشاء سجل أداء أكثر موثوقية لانضباط أداء المالية العامة. وينبغي للسلطات أيضا النظر في طرق تخفيف المخاطر المتعلقة بالمالية العامة التي تنشأ من أداء الشركات المملوكة للدولة. وبالنسبة للبلدان ذات مستويات الدين المرتفعة، ثمة حاجة إلى سياسات فعالة لإدارة الدين وإلى إدارة استباقية للأصول والخصوم من أجل تخفيض مصروفات الفائدة المتصاعدة. ويمكن لتعبئة الإيرادات المحلية أن تعزز أرصدة المالية العامة بشكل إضافي.

السياسات الهيكلية: الحفاظ على الزخم لتعزيز الصلابة

تُعد الإصلاحات الهيكلية ضرورية لرفع توقعات النمو على المدى الأطول، ويمكن أيضا أن تساعد على دعم النشاط الاقتصادي على المدى القريب، خاصة عندما يتعين الإبقاء على تشديد السياسات الاقتصادية الكلية.

- ويمكن لتعزيز الحوكمة، بما في ذلك حوكمة البنوك المركزية عن طريق الحفاظ على استقلاليتها، أن يكون ذا قيمة كبيرة لا سيما في الكثير من اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وأن يصبح عاملا مؤثرا في توفير بيئة اقتصادية مواتية تعزز استثمارات القطاع الخاص. ويمكن لتحسين فعالية الحكومة وسيادة القانون أن يكون له بالغ الأثر (عدد أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى). علاوة على ذلك، فإن المؤسسات القوية لا تعزز ثقة المستثمرين فحسب، بل أيضا تعزز الصلابة في مواجهة تداعيات الصراعات (الفصل ٢). وعلى هذا النحو، سيكون من اللازم تنفيذ إصلاحات هيكلية تهدف إلى الارتقاء بجودة المؤسسات.
- وفي سياق حالة عدم اليقين الجغرافي-الاقتصادي، يتعين على بلدان منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى تكثيف إصلاحات السياسات للحد من الحواجز التجارية المفروضة منذ وقت طويل والأخذة في التزايد، وتنويع المنتجات والأسواق، واغتنام الفرص التي تتيحها الممرات التجارية الجديدة. ومن شأن تطوير البنية التحتية والبيئات التنظيمية، وزيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية أن تزيد الدعم لهذه الأهداف (الفصل الثالث).
- وللحفاظ على الزخم والبناء على التداعيات ذات الصلة بحرب روسيا في أوكرانيا، فإنه يمكن لاقتصادات منطقة القوقاز وآسيا الوسطى زيادة وتيرة وأجندة إصلاحاتها الهيكلية لتعزيز النمو على المديين المتوسط والطويل على حد سواء.

■ وفيما يتعلق بالبلدان منخفضة الدخل والدول الهشة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يظل تحسين وضع الأمن الغذائي إحدى الأولويات في خضم موجات الجفاف المستمرة والصدمات الأخرى المتعلقة بالمناخ. وستكون السياسات الرامية إلى التصدي للتحديات التي يفرضها تغير المناخ حيوية في هذا السياق. بالإضافة إلى ذلك، يُعد الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي بالغ الأهمية لتلبية الاحتياجات الاجتماعية الأكثر إلحاحاً والتخفيف من حدة الأزمات الإنسانية المستمرة. ويظل حل الصراعات الدائرة حالياً مطلباً رئيسياً لتحسين مستويات المعيشة وتحقيق النمو.

دعم ممتد من صندوق النقد الدولي

إن التزام صندوق النقد الدولي تجاه المنطقة التزام راسخ. ويقف الصندوق على أهبة الاستعداد لإسداء المشورة بشأن السياسات، وتقديم المساعدة الفنية، وإتاحة التمويل لبلدان منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى للمساعدة على تخفيف حدة الصدمات وتيسير إجراء أية تعديلات لازمة. ومنذ أوائل عام ٢٠٢٠، قدم الصندوق ما يربو على ٤٠ مليار دولار في شكل تمويل لبلدان منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. ومن هذا الرقم، ومنذ بداية عام ٢٠٢٣، قدم أكثر من ١٦ مليار دولار في شكل تمويل إلى سبعة بلدان. ويشمل هذا التمويل اتفاق تسهيل الصندوق الممدد مع الأردن، وتسهيل الصلابة والاستدامة لموريتانيا (للتصدي للتحديات المتعلقة بالمناخ)، والتسهيل الائتماني الممدد للصومال في أعقاب بلوغه نقطة الإنجاز ضمن المبادرة المعززة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وموافقة المجلس التنفيذي على المراجعتين الأولى والثانية في إطار تسهيل الصندوق الممدد لمصر والذي تضمن زيادة قيمة دعم صندوق النقد الدولي من ٣ مليارات إلى نحو ٨ مليارات دولار. ويواصل الصندوق أيضاً مساندة البلدان الأعضاء بنحو ٣٥٠ مشروعاً للمساعدة الفنية وتنمية القدرات في ٣٠ بلداً. ويحافظ الصندوق كذلك على وجوده على المستوى المحلي من خلال مكاتب الممثلين المقيمين؛ ومركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط، والمركز الإقليمي لتنمية القدرات في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى ومنغوليا؛ وإنشاء مكتب إقليمي جديد في الرياض، المملكة العربية السعودية - وجميعها تعمل على تعزيز شراكة صندوق النقد الدولي مع بلدان منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

المراجع

- UN Conference on Trade and Development (UNCTAD). 2024. "Red Sea, Black Sea and Panama Canal: UNCTAD Raises Alarm on Global Trade Disruptions." January 26. <https://unctad.org/news/red-sea-black-sea-and-panama-canal-unctad-raises-alarm-global-trade-disruptions>.
- UN High Commissioner for Refugees (UNHCR). 2024. "Sudan Situation: UNHCR External Update #52 - 13 March 2024." March 15. <https://data.unhcr.org/en/documents/details/107294>.
- UN Office for the Coordinated Humanitarian Affairs (UNOCHA). 2024. "Hostilities in the Gaza Strip and Israel Flash Update #136." March 11. [https://www.ochaopt.org/content/hostilities-gaza-strip-and-israel-flash-update-136#:~:text=Since%207%20October%202023%2C%20OCHA,to%20property%20\(71%20incidents\)](https://www.ochaopt.org/content/hostilities-gaza-strip-and-israel-flash-update-136#:~:text=Since%207%20October%202023%2C%20OCHA,to%20property%20(71%20incidents)).